دور الأراضى الجديدة فى تحقيق التنمية الزراعية فى مصر وأهم معوقاتها

أد/ مصطفى محمد السعدنى أد/ ألفت على ملوك د/ فيروز أحمد عبد المالك

قسم الاقتصاد والارشاد الزراعى والتنمية الريفية – كلية الزراعة – جامعة دمنهور

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على تطور المساحة المستصلحة من الأراضي الجيدة وأثرها على كل من الرقعة الزراعية والرقعة المحصولية ومتوسط نصيب الفرد منها ، ومدى مساهمة الأراضي الجديدة في مختلف فروع النشاط الزراعي ونسبة مساهمتها في الدخل الزراعي ، هذا بالإضافة إلى التعرف على أهم مشكلات التنمية الزراعية في الأراضي الجديدة وسبل الحد من آثارها

وتشير الدراسة إلى عدم التوازن بين معدل نمو الرقعة الزراعية وعدد السكان خلال الفترة (2001/2000- 20017/2016) حيث بلغ معدل نمو السكان نحو 2,2% في حين بلغ نظيره للرقعة المزروعة نحو 0,9% والرقعة المحصولية 0,8 % ، كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو 0,12 فدان عام 2001/2000 إلى نحو 0,10 فدان عام 2017/2016 ومن الرقعة المحصولية من حوالي 0,22 فدان إلى حوالي 0,20 فدان خلال نفس العامين

وقد بلغ إجمالي الرقعة المستصلحة من الأراضي الجديدة في مصر خلال الفترة من عام 1952 وحتى عام 2017 حوالي 3396,58 ألف فدان ، وقد شهدت الفترة الأخيرة إنخفاض معدلات التوسع في الأراضي الجديدة حيث بلغ إجمالي ما تم استصلاحه واستزراعه خلال الفترة (2017/2016-2010/2009) حوالي 206,5 ألف فدان فقط ساهمت فيها الدولة من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بنحو 16,56 % والجمعيات التعاونية بنحو 47,94% والقطاع الخاص بنحو 35,01%

كما تبين أن الأراضي الجديدة تساهم بنحو 19,36% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي والبالغ مقداره حوالي 356,96 مليار جنيه عام 2016 ، وأن الإنتاج النباتي في الأراضي الجديدة يساهم بنحو 82,5% من قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الجديدة وأن الفاكهة والنخيل هي أهم الزروع بالأراضي الجديدة ، كما تبين ضعف مساهمة الإنتاج الحيواني والسمكي في الدخل الزراعي من الأراضي الجديدة حيث بلغت قيمة الإنتاج الحيواني فيها حوالي 11 مليار جنيه تمثل حوالي 8,2% من قيمة الإنتاج الحيواني في مصر ، كما يساهم الإنتاج السمكي فيها بنحو 3,27% من قيمة الإنتاج السمكي في مصر

كما يمثل صافي الدخل من الأراضي الجديدة نحو 21,4% من مقدار نظيره على مستوى الجمهورية والبالغ نحو 136,2 مليار جنيه عام 2016 ، وقد تزايد صافي

الدخل من الأراضي الجديدة بمعدل نمو بلغ نحو 13,6 % سنوياً في حين تزايد في الأراضي القديمة بنحو 9,6% وذلك خلال الفترة(2001/2000-2017/2016)

وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد الزراعية في قطاعات الإنتاج الزراعي فقد تبين من الدراسة تفوق الأراضي الجديدة في معدل العائد لمستلزمات الإنتاج لقطاع الإنتاج النباتي حيث بلغت فيها حوالي 9,53 في حين بلغت نظيرتها في الأراضي القديمة حوالي 5,6 في حين تفوقت الأراضي القديمة عن الجديدة في معدل العائد لمستلزمات الإنتاج لقطاعي الإنتاج الحيواني والسمكي حيث بلغت قيمته لكل منهما حوالي 1,78 ، 13,17 على الترتيب ، في حين بلغت قيمته لكل منهما في الأراضي الجديدة حوالي 1,13 ، 7,29 على الترتيب .

وفيما يتعلق بالجدارة الإنتاجية لمحاصيل التركيب المحصولي فقد تبين تفوق الأراضي الجديدة في إنتاجيتها الفدانية بالمقارنة بالأراضي القديمة في المحاصيل التالية : الكنتالوب ، الخرشوف ، الفول البلدي ، التفاح ، الذرة الشامية النيلية ، البطاطس ، المانجو ، الموز ، البرتقال ، العنب ، الخيار ، المشمش ، الشعير وذلك 46% ، 45% ، 24,4% ، 20,1% ، 17,7% ، 17,2% ، 16,3% ، 15% ، 9,7% ، 7,8% ، 7,7% ، 5,4% ، 2,8% عن مقدار نظيرتها في الأراضي القديمة لكل منهما على الترتيب .

وفيما يتعلق بالتركيب المحصولي للأراضي الجديدة فقد تبين من الدراسة أن مجموعات المحاصيل التي تعاني مصر من فجوة غذائية كبيرة منها كانت الأهمية النسبية للمساحة المزروعة بها في الأراضي الجديدة منخفضة حيث جاءت مجموعة المحاصيل السكرية في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية بلغت نحو 4,2% والمحاصيل الزيتية في المرتبة السادسة بأهمية نسبية بلغت نحو 3,56 من إجمالي المساحة المزروعة بهما على مستوى الجمهورية ، وفي نفس الوقت لا تمثل مساحة الأعلاف التي تعتبر من أهم مقومات الإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة سوى حوالي 8,5% من إجمالي مساحتها على مستوى الجمهورية

وفيما يتعلق بمعوقات التنمية الزراعية بالأراضي الجديدة فقد أوضحت الدراسة أن أهمها هى 1- ندرة الموارد المائية 2- ضعف مساهمة أنشطة الإنتاج الحيواني في الدخل الزراعي من الأراضي الجديدة 3- ضعف أنشطة التصنيع الزراعي 4- ضآلة الاستثمارات الموجهه لبرامج التوسع الزراعي الأفقي 5- إنخفاض كفاءة المسالك التسويقية لمحاصيل الخضر والفاكهة والتي هي المحاصيل الرئيسية بالأراضي الجديدة 6- ضعف كفاءة أداء الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة 7- مشكلات التوطين

وقد أوضحت الدراسة بعض السياسات والبرامج التي يمكن من خلالها تقليل حدة تلك المشكلات والتي كان من أهمها :

1- تقليل الفاقد من مياه الري والبالغ مقداره في نظام الري بالغمر حوالي 18,67 مليار متر مكعب وإتخاذ الاجراءات التي من شأنها تقليل المساحات المنزرعة بالمحاصيل ذات

الاستهلاك المائي الكبير لتوفير كمية مياه الري اللازمة لتنفيذ برامج التوسع الزراعي الأفقي

2- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار في مشروعات تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأعلاف غير التقليدية والسماد العضوي (الكمبوست) في الأراضي الجديدة حتى يمكن إتاحة مقومات الإنتاج الحيواني بتكلفة منخفضة في الأراضي الجديدة .

3- تفعيل دور تعاونيات الثروة الحيوانية المتخصصة في استيراد سلالات الماشية ذات الإنتاجية العالية من اللحوم والألبان وذلك بالتعاون مع البنك الزراعي من خلال إتاحة التمويل اللازم لتلك التعاونيات حتى يمكن توزيعها على المزارعين في المجتمعات حديثة الاستصلاح والاستزراع بأسعار مناسبة وفترات تسديد مناسبة

4- إتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال السياسات السعرية والتسويقية لرفع الأسعار المزرعية للمحاصيل الزيتية والسكرية حتى يمكن التوسع في زراعتها في الأراضي الجديدة لسد الفجوة الغذائية من الزيوت والسكر

5- اتاحة المقومات اللازمة لتنفيذ نظام الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزراعية وبصفة خاصة محاصيل الخضر والفاكهة لاغراض التصنيع والتصدير في الأراضي الجديدة

ادخال نظام الشباك الواحد لانهاء إجراءات المشروعات الاستثمارية التي يتطلبها طبيعة النشاط الزراعي في الأراضي الجديدة

6- إعادة هيكلة البنيان التعاوني الزراعي المصري بحيث تستطيع وحداته في كل من الأراضي القديمة والجديدة المشاركة بفاعلية في التنمية الزراعية المستدامة.

تمهيد :

تتحقق التنمية الزراعية من خلال محورين رئيسيين أولهما: برامج التوسع الزراعى الأفقى المتمثلة فى زيادة الرقعة الزراعية ومن ثم المحصولية من خلال استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة، وثانيهما برامج التوسع الزراعى الرأسى المتمثلة فى زيادة متوسط انتاجية الوحدة من مختلف أوجه النشاط الزراعى من خلال تطبيق المستحدثات التكنولوجية .

وتنبثق أهمية التنمية الزراعية بشقيها الأفقى والرأسي فى الفترة الأخيرة فى مصر استنادا إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وكذلك المتغيرات العالمية والبيئية، هذا بالإضافة إلى أهمية القطاع الزراعى فى توفير الغذاء والكساء حيث توفر الزراعة أكثر من 63% من احتياجات السكان من الغذاء، وتوفر المواد الخام لقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى والتى تقوم عليها العديد من الصناعات هذا بالاضافة إلى مساهمة القطاع الزراعى فى توفير العملة الصعبة حيث تمثل قيمة الصادرات الزراعية المصرية حوالى 15% من إجمالى قيمة الصادرات الكلية ، بالاضافة إلى أن السكان المرتبطين بالقطاع الزراعى يمثلون حوالى 40% من عدد السكان المصريين ويمثل السكان الزراعيين نحو 72% من السكان الريفيين. كما تمثل قيمة الانتاج الزراعى فى مصر حوالى 13.5% من قيمة الناتج المحلى الاجمالى فى متوسط

الفترة (2013 – 2016)[1]. كما تمثل قيمة الدخل من مختلف أوجه النشاط فى الأراضي الجديدة حوالى 21.19% من إجمالى قيمة الدخل الزراعى فى مصر خلال الفترة سالفة الذكر[17]

وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة التوسع الزراعى الأفقى والتوطن الزراعى وفقاً لما تضمنته استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 في ثلاثة أهداف[18] أولها: زيادة القدرة على اضافة المزيد من الأراضى الجديدة إلى الرقعة الزراعية المصرية باستخدام الآليات الفعالة الأقل تكلفة، وثانيها: ضمان الاستغلال الزراعى للمساحات الأرضية المستصلحة فى اطار اقتصادى يعود بعائد مناسب على المستثمرين ويدعم قدرة الدولة الانتاجية والتصديرية ، وثالثها: تهيئة الفرص لاقامة مجتمعات زراعية مستقرة فى المناطق الجديدة.

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة الدراسة فيما تواجهه التنمية الزراعية فى مصر من تحديات فى ظل معدل التزايد السكانى المرتفع والتى من أهمها التعدى على الرقعة الزراعية بالإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد المصرى من محدودية الموارد المائية ومن فجوات غذائية ترتب عليها التزايد المستمر فى العجز فى الميزان التجارى للدولة، وتكدس سكانى فى الريف والحضر وهو ما يتطلب تفعيل دور برامج التوسع فى الأراضى الجديدة ورفع كفاءة استغلال الموارد فيها والتحول إلى أنماط زراعية أكثر استدامة وتشمل الاستخدام الأمثل للموارد المائية والطاقة والمدخلات الزراعية الأخرى والاقلال من الفاقد فى الانتاج الزراعى

أهداف البحث:

استهدفت الدراسة مجموعة من الأهداف الرئيسية تمثلت فيما يلى:

1- التعرف على تطور المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية ونصيب الفرد منها والتعرف على تطور الرقعة المستصلحة من الأراضى الجديدة ومدى مساهمة مختلف الجهات المنوطة بعملية الاستصلاح فيها

2- مقارنة التركيب المحصولى للأراضى القديمة والجديدة لمعرفة الأهمية النسبية لكل منها على مستوى الزراعة المصرية ومقارنة الجدارة الانتاجية لمختلف المحاصيل فيما بين كل من الأراضى القديمة والأراضى الجديدة

3- تقدير الأهمية النسبية لكل من الأراضى القديمة والجديدة فى نسبة الاكتفاء الذاتى من مختلف المحاصيل

4- استجلاء أهم معوقات التنمية الزراعية فى الأراضى الجديدة ووضع تصور لأهم الوسائل التى تحد من تأثيرها.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات:

استندت الدراسة إلى اسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى بجانب بعض الاساليب الاحصائية المتمثلة فى الانحدار البسيط لمعرفة الاتجاهات الزمنية ومعدلات النمو لمختلف المتغيرات الاقتصادية التى تضمنتها الدراسة.

وقد استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية التى أمكن الحصول عليها من مختلف نشرات قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وبعض نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ومواقع وزارة التخطيط ووزارة التنمية الاقتصادية. هذا بالاضافة إلى البيانات التى أمكن الحصول عليها من مختلف الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بمجال هذه الدراسة.

النتائج البحثية:

تطور المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية ونصيب الفرد منها:

باستعراض تطور كل من الرقعة المنزرعة والرقعة المحصولية خلال الفترة (2001/2000- 2017/2016) تبين من جدولى (1)، (2) أن المساحة المنزرعة فى مصر تزايدت من 7.83 مليون فدان عام 2001/2000 إلى نحو 9.13 مليون فدان عام 2017/2016 بمتوسط بلغ نحو 8.57 مليون فدان، كما تبين من معادلة الاتجاه الزمنى المقدرة أنها تتزيد بمقدار سنوي معنوى احصائيا بلغ نحو 80.5 ألف فدان وبمعدل نمو نحو 0.9% سنويا.

جدول(1) تطور المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية ونصيب الفرد منهما فى مصر خلال الفترة (2000 / 2001- 2017/2016) بالألف فدان

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	المساحة المحصولية	المساحة المنزرعة	نصيب الفرد من المساحة	
				المحصولية	المنزرعة
2000 / 2001	63976	13922	7832	0.218	0.122
2001 / 2002	65336	14028	7946	0.215	0.122
2002 / 2003	66531	14350	8148	0.216	0.122
2003 / 2004	67908	14474	8113	0.213	0.119
2004 / 2005	69330	14551	8279	0.210	0.119
2005 / 2006	70668	14920	8385	0.211	0.119
2006 / 2007	72212	15176	8423	0.210	0.117
2007 / 2008	73655	15237	8432	0.207	0.114
2008 / 2009	75225	15495	8783	0.206	0.117
2009 / 2010	76823	15335	8741	0.199	0.114
2010 / 2011	78728	15654	8619	0.199	0.109
2011 / 2012	80410	15565	8799	0.193	0.109
2012 / 2013	82550	15490	8954	0.188	0.108
2013 / 2014	84629	15690	8916	0.185	0.105
2014 / 2015	86814	15637	9096	0.180	0.105
2015 / 2016	88958	15801	9101	0.178	0.102
2016 / 2017	91023	16051	9132	0.176	0.100
المتوسط	76163	15140	8571	0.200	0.113

المصدر:

- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، 2016.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ، 2017

كما تبين من نفس الجدولين تزايد المساحة المحصولية من 13.92 مليون فدان عام 2001/2000 إلى نحو 16.05 مليون فدان عام 2017/2016 وبمتوسط بلغ نحو 15.14 مليون فدان ، كما تبين أنها تتزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ نحو 122.52 ألف فدان وبمعدل نمو بلغ نحو 0.8 % سنويا.

جدول (2) الاتجاه الزمنى ومعدل النمو للمساحة المنزرعة والمحصولية ونصيب الفرد منهما فى مصر خلال الفترة (2001/2000- 2017/2016) بالألف فدان

البيان	المعادلـة	f	R2	معدل النمو*%
عدد السكان (ألف نسمة)	Y1 = 61045.5 + 1679.8X (142.97)** (40.31)**	1625**	0.99	2.2**
المساحة المنزرعة (ألف فدان)	Y2 = 7846.32 + 80.47X (180.81)** (19.00)**	361.03**	0.96	0.9**
المساحة المحصولية (ألف فدان)	Y3 = 14037 + 122.53X (136.49)** (12.208)**	149.03**	0.91	0.8**
نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (ألف فدان)	Y5 = 0.126 - 0.001X (142.97)** (40.31)**	375.37**	0.96	-1.3**
نصيب الفرد من المساحة المحصولية (فدان)	Y4 = 0.225 - 0.003X (142.97)** (40.31)**	256.22**	0.94	-1.4**

* تم حساب معدل النمو من المعادلة الأسية $Y=e^{a+bx}$

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (1)

ومن خلال مقارنة معدل نمو المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية بمعدل نمو السكان خلال فترة الدراسة تبين أنه فى حين تزايد عدد السكان بمعدل نمو بلغ نحو 2.2% فإن معدل نمو المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية بلغ نحو 0.9%، 0.8 % لكل منهما على التوالى وهو ما يشير إلى عدم التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الرقعة المنزرعة والرقعة المحصولية فى مصر خلال فترة الدراسة وهو ما ترتب عليه تراجع نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة وكذلك المحصولية من 0.12 ، 0.22 فدان عام 2001/2000 إلى نحو 0.10 ، 0.18 فدان لكل منها على التوالى بمعدل تراجع بلغ نحو 1.3% ، 1.4% سنويا لكل منها على التوالى خلال فترة الدراسة

تطور المساحة المستصلحة فى مصر خلال الفترة (1952- 2017/16).

باستعراض تطور مساحة الأراضي المستصلحة فى مصر خلال الفترة (1952-2017/16) اتضح تباين المساحة المستصلحة من فترة لأخرى حيث تشير البيانات بجدول (3) إلى تزايد المساحة المستصلحة خلال الفترة 1988/87- 1992/91 مقارنة بالفترات الأخرى حيث بلغت نحو 738.7 ألف فدان تمثل نحو 21.7% من اجمالى المساحة المستصلحة والتى بلغت نحو 3.4 مليون فدان، تليها الفترة 1993/92- 1997/96 حيث بلغت المساحة المستصلحة بها نحو 552.2 ألف فدان تمثل نحو 16.3% من إجمالى المساحة المستصلحة فى مصر تمثل

نحو نحو 38% من المساحة المستصلحة فى مصر تم استصلاحها خلال الفترة 1988/87-1997/96. كما تبين أيضا تزايد المساحة المستصلحة خلال الفترة 1961/60 –1665/64 حيث بلغت نحو 536.4 ألف فدان تمثل نحو 15.8% من إجمالى المساحة المستصلحة فى مصر. بينما تبين من نفس الجدول انخفاض المساحة المستصلحة خلال الفترة /1998- 2002/01 والفترة 2013/12- 2017/16 حيث بلغت المساحة المستصلحة بكل منها نحو 132 ، 137.9 ألف فدان تمثل نحو 3.9%، 4% فقط من المساحة المستصلحة خلال تلك الفترتين

جدول (3) تطور المساحة المستصلحة من الأراضى فى مصر خلال الفترة (1952 - 2017/2016).

السنوات	المساحة المستصلحة	السنوات	المساحة المستصلحة
1952 –59/1960	78.88	92/1993-96/1997	552.2
60/1961 –64/1665	536.4	97/1998- 01/2002	132.0
65/1966- 68/1969	254.7	02/2003- 06-2007	326.4
69/1970- 81/1982	170.7	07/2008- 11/2012	1864
82/1983- 86/1987	282.3	12/2013- 16/2017	137.9
87/1988- 91/1992	738.7	الإجمالى	3396.58

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى، أعداد مختلفة

كما تبين من جدول (4) والذى يوضح تطور مساحة الاراضى المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح خلال الفترة 2010/09 إلى 2017/16 اختلاف الاهمية النسبية للمساحات المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح حيث تبين تزايد الأهمية النسبية للجمعيات التعاونية فى استصلاح الأراضى خلال متوسط فترة الدراسة حيث استصلحت نحو 99 ألف فدان تمثل نحو 47.94% من اجمالى المساحة المستصلحة خلال نفس الفترة والتى بلغت نحو 206.5 ألف فدان، يليها فى الأهمية شركات القطاع الخاص حيث استصلحت نحو 72.3 ألف فدان تمثل نحو 35% ، بينما تبين انخفاض الأهمية النسبية للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية خلال متوسط الفترة حيث استصلحت نحو 34.2 ألف فدان فقط تمثل نحو 16.56% . كما تبين من نفس الجدول اختلاف الأهمية النسبية لجهات الاستصلاح من سنة لأخرى، كما تبين أنه على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية خلال فترة الدراسة إلا أنها قامت خلال عام 2016/015 باستصلاح نحو 28.6 ألف فدان تمثل نحو 74.29% من المساحة المستصلحة خلال نفس العام.

الأهمية النسبية لمساهمة كل من الأراضى القديمة الأراضي الجديدة فى الدخل الزراعى فى مصر:

يتضح من جدول (5) أن صافى الدخل الزراعى فى مصر عام 2016 بلغ حوالى 249 مليار جنيه ساهمت فيه الأراضى القديمة بنحو 78.6% والأراضى الجديدة بنحو 21.4% .

جدول(4) تطور المساحة الأراضى المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح فى مصر خلال الفترة (2010/2009-2017/2016)

السنة	اجمالى المساحة المستصلحة ألف فدان	المساحة المستصلحة وفقا لجهات الاستصلاح					
		الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية		الجمعيات التعاونية		شركات القطاع الخاص	
		ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
2009/2010	14.6	-	-	2.4	16.44	12.2	83.56
2010/2011	15.5	-	-	5.0	32.26	10.5	67.74
2011/2012	39.0	3.2	8.21	28.5	73.08	7.3	18.72
2012/2013	22.9	-	-	12.0	52.40	10.3	44.98
2013/2014	22.6	-	-	17.4	76.99	4.8	21.24
2014/2015	14.5	2.4	16.55	2.5	17.24	9.6	66.21
2015/2016	38.5	28.6	74.29	2.5	6.494	7.3	18.96
2016/2017	38.9	0	0	28.7	73.78	10.3	26.48
الاجمالي	206.5	34.2	16.56	99.0	47.94	72.3	35.01

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى، أعداد مختلفة.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمساهمة مختلف قطاعات الانتاج الزراعى على المستوى القومى فقد ساهم الانتاج النباتى بنحو 64.56% من قيمة صافى الدخل الزراعى، وساهم الانتاج الحيوانى بنحو 23.48% والانتاج السمكى بنحو 11.96% من صافى الدخل الزراعى

وعلى مستوى كل من الأراضى القديمة والجديدة ففى قطاع الانتاج النباتى ساهمت الأراضى القديمة بنحو 68.25% من صافى الدخل الزراعى، والأراضى الجديدة بنحو 31.75%. وفى قطاع الانتاج الحيوانى ساهمت الأراضى القديمة بنحو 97.82 والأراضى الجديدة بنحو 2.18% وفى قطاع الانتاج السمكى ساهمت الأراضى القديمة بنحو96.94% والأر اضى الجديدة بنحو 3.06% . ويستدل مما سبق على ضعف مساهمة قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى فى الدخل الزراعى على مستوى الأراضى الجديدة .

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمساهمة مختلف الأنشطة فى قيمة الانتاج الزراعى داخل كل من القطاعات الثلاثة فإنه يتبين من جدول (5) أن الفاكهة والنخيل من أهم المحاصيل النباتية التى تزرع بالأراضى الجديدة حيث تمثل نحو 39.31% من قيمة الانتاج النباتى بالأراضى الجديدة وتمثل نحو 63.6% من إجمالى قيمة الفاكهة فى مصر. يليها المحاصيل الحقلية حيث تمثل نحو 34.11% من قيمة الانتاج النباتى بالأراضى الجديدة بينما تمثل نحو 15.93% فقط من قيمة المحاصيل الحقلية المنتجة فى مصر، يليها الخضر حيث تمثل نحو 25.95% من قيمة الانتاج النباتى بالأراضى الجديدة ، ونحو 45.46% من إجمالى قيمة الخضر المنتجة فى مصر، كما تبين من نفس الجدول انخفاض الأهمية النسبية للنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة والزهور المنتجة بالأراضى الجديدة حيث تمثل نحو 0.54% فقط من قيمة الانتاج النباتى بالاراضى الجديدة، كما تمثل نحو 43.7% من قيمة مثيلتها على مستوى الجمهورية وأن صافى الدخل

النباتى بالأراضى الجديدة يمثل نحو 95.9% من صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة ونحو 31.75% من قيمته على مستوى الجمهورية.

ويتضح من جدول (5) أن قيمة الانتاج الحيوانى بالأراضى الجديدة يمثل نحو 8.2% من إجمالى قيمة الانتاج الحيوانى فى مصر ونحو 15.92% من إجمالى قيمة الانتاج الزراعى بالأراضى الجديدة. كما تبين من نفس الجدول أن قيمة لحوم المواشى والحيوانات المذبوحة تعتبر أهم المنتجات الحيوانية بالأراضى الجديدة حيث تمثل نحو 37.4% من اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى بالأراضى الجديدة، بينما تمثل نحو 7.31% من اجمالى قيمتها على مستوى الجمهورية يليها لحوم الدواجن حيث تمثل نحو 24.8% من قيمة الانتاج الحيوانى بالأراضى الجديدة ونحو 9.03% من قيمتها على مستوى الجمهورية، يليها فى الأهمية كل من الألبان والبيض بنسبة 16.45% ، 14.55% من اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى بالأراضى الجديدة على الترتيب، كما تبين من نفس الجدول انخفاض مساهمة الانتاج الحيوانى بالأراضى الجديدة فى صافى الدخل الزراعى حيث يمثل صافى الدخل منه بالأراضى الجديدة نحو 2.4% من صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة، ونحو 2.17% من صافى الدخل من الانتاج الحيوانى على مستوى الجمهورية.

كما أن قيمة الإنتاج السمكى بالأراضى الجديدة يمثل نحو 3.27% من إجمالى قيمة الانتاج السمكى فى مصر ونحو 1.53% من إجمالى قيمة الانتاج الزراعى فى مصر. وأن صافى الدخل السمكى بالأراضى الجديدة يمثل نحو 3.06% من إجمالى صافى الدخل السمكى فى مصر ويمثل نحو 1.7% من إجمالى صافى الدخل الزراعى على مستوى الجمهورية.

كما تبين أن الإنتاج السمكى فى الأراضى الجديدة يتركز فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حيث تمثل قيمة الانتاج السمكى بها نحو 31.44% من إجمالى قيمة الانتاج السمكى من البحر الابيض والمتوسط والبحر الأحمر، يليها كل من المنخفضات الساحلية والبحيرات حيث تمثل قيمة الانتاج السمكى بها نحو 19.33% من انتاج مصر من البحيرات والمنخفضات الساحلية

مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لاستغلال الموارد فى قطاعات الانتاج النباتى والحيوانى والسمكى فى كل من الأراضى القديمة والجديدة

استندت الدراسة للتعرف على كفاءة استغلال الموارد فى قطاعات الانتاج الزراعى الثلاثة إلى حساب نسبة العائد لمستلزمات انتاجه ويتضح من جدول (6) أن نسبة العائد لقيمة مستلزمات الانتاج لقطاع الانتاج النباتى بلغت على مستوى اجمالى الانتاج الزراعى حوالى 3.13 فى الأراضى القديمة وحوالى 4.36 فى الأراضى الجديدة. كما تبين أنه على مستوى كل من القطاعات الثلاثة للانتاج الزراعى فقد كانت أعلى نسبة عائد لمستلزمات الانتاج لقطاع الانتاج السمكى بمعدل 12.83 ، يليه قطاع الانتاج النباتى بمعدل 6.38 ثم قطاع الانتاج الحيوانى بمعدل 1.77.

جدول(5) قيمة الانتاج الزراعى بالأراضى القديمة والجديدة فى مصر عام 2016

البيان	قيمة الانتاج الزراعى بالاراضى القديمة		قيمة الانتاج الزراعى بالاراضى الجديدة		إجمالـــى قيمة الانتاج الزراعى	
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%
أولا : قيمة الانتاج						
محاصيل حقلية	102.17	84.07	19.35	15.93	121.52	100
خضر ومقات	17.65	54.53	14.72	45.46	32.37	100
فاكهة ونخيل	12.77	36.42	22.3	63.52	35.07	100
نباتات طبية وعطرية وزينة وزهور	0.46	56.28	0.36	43.72	0.82	100
اخرى	0.51	62.2	0.31	37.8	0.82	100
اجمالى قيمة الانتاج النباتى	133.56	70.07	57.04	29.93	190.6	100
قيمة مستلزمات الانتاج النباتى	23.84	79.93	5.99	20.07	29.83	100
صافى الدخل النباتى	109.71	68.24	51.05	31.76	160.76	100
ثانيا : قيمة الانتاج الحيوانى						
لحوم المواشى والحيوانات المذبوحة	51.68	92.69	4.07	7.31	55.75	100
لحوم الدواجن	27.46	90.97	2.73	9.03	30.19	100
الألبان	23.58	92.87	1.81	7.13	25.39	100
بيض الدجاج	9.16	85.14	1.6	14.86	10.76	100
أخرى	11.18	93.4	0.79	6.6	11.97	100
إجمالى قيمة الانتاج الحيوانى	123.06	91.8	11	8.2	134.05	100
قيمة مستلزمات الانتاج الحيوانى	65.88	87.14	9.72	12.86	75.60	100
صافى الدخل الحيوانى	57.18	97.83	1.27	2.17	58.45	100
ثالثا: قيمةالانتاج السمكى						
خ	1.87	68.56	0.86	31.44	2.73	100
البحيرات والمنخفضات	2.88	80.67	0.69	19.33	3.57	100
نهر النيل وفروعه	1.35	100	0	0	1.35	100
الاستزراع السمكى	25.15	100	0	0	25.15	100
إجمالى قيمة الانتاج السمكى	31.25	96.73	1.06	3.27	32.31	100
قيمة مستلزمات الانتاج السمكى	2.37	94.24	0.15	5.76	2.52	100
صافى الدخل السمكى	28.88	96.95	0.91	3.05	29.79	100
اجمالى قيمة الانتاج الزراعى	287.87	80.64	69.1	19.36	356.96	100
إجمالى قيمة مستلزمات الانتاج	92.09	85.31	15.86	14.69	107.95	100
اجمالى صافى الدخل الزراعى	195.77	78.62	53.24	21.38	249.01	100

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الدخل من القطاع الزراعى، 2016.

وعلى مستوى كل من تلك القطاعات فى كل من الأراضى القديمة والأراضى الجديدة فقد تفوقت الأراضى الجديدة فى معدل العائد لمستلزمات الانتاج لقطاع الانتاج النباتى حيث بلغ فيها حوالى 9.53 فى حين بلغ نظيرها لقطاع الانتاج النباتى فى الأراضى القديمة حوالى 5.6. فى

حين تفوقت الأراضى القديمة عن الجديدة فى معدل العائد لمستلزمات الانتاج لقطاعى الانتاج الحيوانى والسمكى

جدول (6) معدل العائد لمستلزمات الانتاج لقطاعات الانتاج الزراعى فى كل من الأراضى القديمة والجديدة عام 2016

القطاع	معدل العائد		
	الأراضى القديمة	الأراضى الجديدة	إجمالى الجمهورية
الانتاج النباتى	5.6	9.53	6.38
الانتاج الحيوانى	1.87	1.13	1.77
الانتاج السمكى	13.17	7.29	12.83
إجمالى الانتاج الزراعى	3.13	4.36	3.31

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (5)

تطور صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة فى مصر:

يشير تطور صافى الدخل الزراعي خلال الفترة (2000 – 2016) الوارد بجدول (7) أن صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة قد ازداد من 7.88 مليار جنيه عام 2000 تمثل نحو 15.54% من صافى الدخل الزراعى المصرى خلال نفس العام، إلى حوالى 53.24 مليار جنيه عام 2016 تمثل نحو 21.38% من صافى الدخل الزراعى المصرى خلال نفس العام، وبمتوسط بلغ نحو 25.91 مليار جنيه تمثل نحو 21.38% من صافى الدخل الزراعى المصرى خلال متوسط فترة الدراسة. كما تبين من معادلة الاتجاه الزمنى بجدول (7) تزايد صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة بمقدار سنوى معنوى اجصائيا بلغ نحو 3132.6 مليون جنيه وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو 13.6% ، بينما تزايد صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة من نحو 42.8 مليار جنيه عام 2000 إلى نحو 195.8 مليار جنيه عام 2016 إلا أن الأهمية النسبية لصافى الدخل الزراعى بالأراضى القديمة تراجعت من 84.46% عام 2000 إلى 78.62% عام 2016 ، كما تبين من معادلة الاتجاه الزمنى جدول (8) تزايد صافى الدخل الزراعى بالأراضى القديمة بمقدار نمو سنوى معنوى احصائيا بلغ نحو 9700 مليون جنيه وبمعدل نمو بلغ نحو 9.6%.

مساهمة الأراضى الجديدة فى التركيب المحصولى :

يتضح من بيانات جدول (9) أن المساحة المزروعة بالأراضى الجديدة عام2016 بلغت نحو 2.95 مليون فدان تمثل نحو 32.45% من اجمالى المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية والبالغة 9.1 مليون فدان، بينما بلغت المساحة المحصولية فى الاراضى الجديدة 4.11 مليون فدان تمثل 26.04 % من إجمالى المساحة المحصولية على مستوى الجمهورية والبالغة 15.8 مليون فدان خلال نفس العام، مما يعنى أن معامل التكثيف الزراعى فى الاراضى الجديدة بلغ نحو 1.39 مقابل 1.9 فى الاراضى القديمة ، ومن خلال دراسة هيكل التركيب المحصولى فى الأراضى الجديدة والواردة بنفس الجدول تبين أن مجموعة الحبوب تحتل المرتبة الأولى بنسبة 31% من إجمالى المساحة المحصولية بالاراضى الجديدة ، وجاءت مجموعة

الحدائق والنخيل والأشجار الخشبية فى المرتبة الثانية بنسبة 29.78% ومجموعة الخضر المرتبة الثالثة بنسبة 19.23% ، ومجموعة الأعلاف فى المرتبة الرابعة بنسبة 8.53% ، ومجموعة المحاصيل السكرية فى المرتبة الخامسة بنسبة 4.2%، ومجموعة المحاصيل الزيتية فى المرتبة السادسة بنسبة 3.56%، يليها كل من مجموعة البصل والثوم ثم مجموعة المحاصيل البقولية والمحاصيل الطبية والعطرية ومحاصيل الالياف بنسب 1.66%، 0.92%، 0.75%، 0.32% لكل مجموعة على الترتيب.

كما تبين من جدول (9) أن الأراضى الجديدة تسهم فى التركيب المحصولى على مستوى الجمهورية بنحو 68.14% من مساحة محاصيل الحدائق والنخيل والأشجار الخشبية، وبنحو 54.21% من مساحة المحاصيل الزيتية، وبنحو 39.71% من مساحة محاصيل الخضر، ونحو 38.72% من مساحة المحاصيل البقولية، ونحو 37.96% من مساحة محاصيل النباتات الطبية والعطرية، ونحو 33.49% من مساحة محاصيل البصل والثوم، يليها مساحة كل من المحاصيل السكرية ، محاصيل الحبوب، محاصيل الاعلاف بنحو 19.49%، 16.56%، 13.23% من مساحة كل منها على مستوى الجمهورية على التوالى. مما يشير إلى أهمية الاراضى الجديدة فى المساهمة فى التركيب المحصولى بالجمهورية وخاصة للفاكهة والمحاصيل الزيتية والخضر.

جدول (7) : تطور صافي الدخل الزراعي بالأراضي القديمة والأراضي الجديدة وإجمالي الجمهورية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2016)

السنة	الدخل الزراعي بالأراضي القديمة		الدخل الزراعي بالأراضي الجديدة		إجمالي الجمهورية
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
2000	42815	84.46	7880	15.54	50695
2001	45476	84.81	8145	15.19	53621
2002	51537	85.2	8953	14.8	60490
2003	58590	85.48	9955	14.52	68545
2004	70544	85.46	11998	14.54	82542
2005	80500	86.67	12378	13.33	92878
2006	88179	86.14	14187	13.86	102366
2007	99590	85.63	16717	14.37	116307
2008	116161	84.94	20594	15.06	136755
2009	100912	78.19	28142	21.81	129054
2010	121000	80.29	29700	19.71	150700
2011	140600	78.24	39100	21.76	179700
2012	148838	78.00	41978	22.00	190816
2013	162349	79.65	41475	20.35	203824
2014	177425	79.31	46279	20.69	223704
2015	173961	77.76	49740	22.24	223701
2016	195776	78.62	53235	21.38	249011
المتوسط	110250.2	80.97	25909	19.03	136159.35

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الدخل من القطاع

الزراعى، أعداد مختلفة.

جدول (8) : نتائج تقدير معادلات الاتجاه الزمنى ومعدل النمو لصافي الدخل الزراعي بكل من الأراضي القديمة والأراضي الجديدة والجمهورية في الفترة (2000-2016)

البيـــــــان	المعادلة	F	R2	معدل النمو(1) %
صافي الدخل بالأراضي القديمة	Y1 = 22949.16 + 9700.11t (6.272)** (27.165)**	737.9	0.97	9.6**
صافي الدخل بالأراضي الجديدة	Y2 = -2284.16 + 3132.59t (-1.152)- (16.19)**	262.1	0.94	13.6**
صافي الدخل بالجمهورية	Y3 = 20665 + 12832.71t (4.381)** (27.878)**	777.2	0.98	10.4**

(1) تم حساب معدل النمو من المعادلة الأسية $Y=e^{a+bx}$

(**) معنوية عند 0.05

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (7) .

جدول رقم (9) : التركيب المحصولي فى الأراضى القديمة والأراضى الجديدة فى مصر عام 2016

المجموعة	المساحة المزروعة بالأراضى القديمة			المساحة المزروعة بالأراضى الجديدة			إجمالى المساحة بالأف فدان
	بالألف فدان	% من جملة المجموعة	% من المساحة المحصولية	بالأف فدان	% من جملة المجموعة	% من المساحة المحصولية	
الحبوب	6389.57	83.35	54.68	1275.96	16.65	31.01	7665.53
البقوليات	60.23	61.28	0.52	38.05	38.72	0.92	98.28
الالياف	130.96	90.86	1.12	13.17	9.14	0.32	144.13
المحاصيل الزيتية	123.63	45.79	1.06	146.36	54.21	3.56	269.99
المحاصيل السكرية	713.08	80.51	6.10	172.58	19.49	4.20	885.66
الخضر	1201.43	60.29	10.28	791.18	39.71	19.23	1992.61
الاعلاف	2302.67	86.77	19.70	351.19	13.23	8.53	2653.86
البصل والثوم	135.36	66.51	1.16	68.15	33.49	1.66	203.51
الطبية والعطرية	50.61	62.04	0.43	30.97	37.96	0.75	81.58
الحدائق والنخيل والاشجار الخشبية	572.88	31.86	4.90	1225.51	68.14	29.78	1798.39
المحاصيل الاخرى	5.32	74.41	0.05	1.83	25.59	0.04	7.15
المساحة المحصولية	11685.75	73.96	100	4114.95	26.04	100	15800.7
المساحة المنزرعة	6147.65	67.55		2953.55	32.45		9101.2
معامل التكثيف *	1.90			1.39			1.74

*عدد مرات زراعة الأرض فى السنة .

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية ، 2016 .

الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة بأهم المحاصيل بالأراضى الجديدة:

يتضح من جدول (10) أن ألقمح يعتبر أهم محاصيل الحبوب المنزرعة فى الأراضى الجديدة من حيث المساحة عام 2016 حيث بلغت مساحة القمح بها حوالى 683.64 ألف فدان تمثل نحو 53.59% من مساحة الحبوب بالأراضى الجديدة يليه فى الأهمية الذرة الشامية بمساحة 305.58 ألف فدان أى نحو 23.94% من مساحة الحبوب بالأراضى الجديدة، كما تبين من نفس الجدول أن أهم محاصيل الخضر المنزرعة بالأراضى الجديدة هى الطماطم حيث بلغت مساحتها بها حوالى 264 ألف فدان تمثل نحو 27.19% من إجمالى مساحة الخضر والمقات بالأراضى الجديدة عام 2016 يليها كل من البطيخ، البطاطس، الكنتالوب، الفلفل، الباذنجان بمساحة حوالى 115.14، 89، 52.7، 51.51، 48.71 ألف فدان تمثل نحو 11.85%، 9.17%، 5.43%، 5.3%، 5% من إجمالى مساحة الخضر والمقات بالأراضى الجديدة خلال نفس العام على الترتيب.

جدول (10) الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة بأهم المحاصيل فى الأراضى الجديدة عام 2016

المحصول	مساحة الأراضى الجديدة		المحصول	مساحة الأراضى الجديدة	
	ألف فدان	%		ألف فدان	%
القمح	683.64	53.59	طماطم	264.09	27.19
الذرة الشامية	305.58	23.94	بطيخ	115.14	11.85
الارز	107.9	8.46	بطاطس	89.02	9.17
أخرى	178.84	14.01	كنتالوب	52.7	5.43
مساحة الحبوب	1275.96	100.00	فلفل	51.51	5.30
برتقال	159.19	12.99	باذنجان	48.71	5.01
زيتون	228.69	18.66	فاصوليا خضراء	28.13	2.90
مانجو	150.8	12.30	كوسة	22.45	2.31
رمان	74.58	6.08	خيار	21.56	2.22
تين	68.99	5.63	خرشوف	13.37	1.38
تفاح	76.91	6.28	بازلاء خضراء	12.00	1.24
خوخ	59.41	4.85	فراولة	10.32	1.06
موز	33.2	2.71	أخرى	242.18	24.94
مشمش	14.07	1.15	مساحة الخضر والمقات	971.18	100.00
أخرى	359.67	29.35	البرسيم المستديم	167.70	47.75
مساحة الفاكهة والنخيل	1225.51	100.00	البرسيم التحريش	9.31	2.65
			البرسيم الحجازى	61.09	17.40
			الأعلاف الخضراء	113.10	32.20
			اجمالى الاعلاف	351.19	100.00

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية ، 2016

كما بلغت مساحة الفاصوليا الخضراء والكوسة والخيار بالأراضى الجديدة حوالى 28.13، 22.45، 21.56 ألف فدان تمثل نحو 2.9%، 2.31%، 2.22% من إجمالى مساحة

الخضر والمقات بالأراضى الجديدة خلال نفس العام على الترتيب. كما بلغت مساحة البرسيم المستديم والبرسيم الحجازى والبرسيم التحريش نحو 167.7، 61، 9.3 ألف فدان تمثل نحو 47.75%، 32.2%، 17.4% من إجمالى مساحة الأعلاف بالاراضى الجديدة خلال 2016 على الترتيب.

مؤشرات الجدارة الانتاجية لأهم المحاصيل المنزرعة بالأراضى الجديدة عام 2016:

يتضح من خلال مقارنة الانتاجية الفدانية لأهم المحاصيل المنزرعة بالأراضى الجديدة بنظيرتها بالأراضى القديمة والواردة بجدول (11) ارتفاع الانتاجية الفدانية لبعض المحاصيل بالأراضى الجديدة عنها فى الأراضى القديمة ومنها الكنتالوب، الخرشوف، الفول البلدى، التفاح، الذرة الشامية النيلى ، البطاطس، المانجو ، الموز، البرتقال ، العنب، الخيار ، المشمش، الشعير حيث بلغت نسبة الانتاجية الفدانية لهذه المحاصيل بالأراضى الجديدة إلى نظيرتها بالأراضى القديمة نحو 145.9% ، 144.7% ، 124.4%، 120.12%، 117.66%، 117.16%، 115.02%، 109.75% ، 107.79%، 107.74%، 105.39%، 102.8% على التوالى. مما يعنى أن الأراضى الجديدة لها ميزة نسبية فى انتاج هذه المحاصيل. بينما اقتربت قيمة الانتاجية الفدانية لمحاصيل اخرى بالأراضى الجديدة من نظيرتها بالأراضى القديمة مثل الذرة الشامية الصيفى ، الباذنجان ، الكوسة، الفلفل، الطماطم ، القمح، الزيتون حيث بلغت نسبة الانتاجية الفدانية لهذه المحاصيل بالأراضى الجديدة إلى نظيرتها بالأراضى القديمة نحو 95.2%، 93.63%، 92.2%، 90.2%، 89.35%، 89.05%، 88.95% . بينما انخضت الانتاجية الفدانية بالأراضى الجديدة عن نظيرتها بالأراضى القديمة كما فى البازلاء الخضراء، البطيخ، الخوخ، الفاصوليا الخضراء، الرمان ، التين حيث بلغت نسبة الانتاجية الفدانية لهذه المحاصيل بالأراضى الجديدة إلى نظيرتها بالأراضى القديمة نحو 77.42%، 75.03%، 74.94%، 72.44%، 54.52%، 39.41% على الترتيب.

مساهمة الأراضى الجديدة فى نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل الغذائية فى مصر خلال الفترة (2012-2016)

تختلف مساهمة الأراضى الجديدة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من محصول لآخر حيث تزداد مساهمتها عن الاراضى القديمة فى تحقيق نسبة الاكتفاء الذاتى حيث يتضح من جدول (12) ارتفاع مساهمة الأراضى الجديدة فى نسبة الاكتفاء الذاتى مقارنة بالأراضى القديمة للزيتون حيث بلغت نحو 91% للأراضى الجديدة مقابل 9.4% للأراضى القديمة والمشمش بنحو 90.9% للأراضى الجديدة مقابل 7.7% للأراضى القديمة، الفول السودانى حيث بنحو 84.5% للأراضى الجديدة مقابل 35.1% للأراضى القديمة، كما بلغت مساهمة الأراضى الجديدة فى نسبة الاكتفاء الذاتى لكل من العنب، الشعير ، التفاح ، الخرشوف ، المانجو ، المشمش، الموز، الطماطم نحو 81.88%، 72.48%، 59.7%، 63.49%، 57.09%، 50.99%، 56.4% للأراضى الجديدة مقابل 34.63%، 18.16%، 3.99%، 45.92%،44.54%، 47.22%، 44.47% على الترتيب. كما تبين من نفس الجدول انخفاض مساهمة كل من الأرز والذرة الشامية بالأراضى الجديدة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى حيث بلغت نسبتها نحو 6.4%، 6.37% لكل منها على الترتيب

بينما بلغت نظيراتها بالأراضى القديمة نحو 94.94%، 54.9%. كما تبين ايضا انخفاض نسبة مساهمة الاراضى الجديدة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من كل من الفول الجاف ، البطاطس، السمسم حيث بلغت نسبة مساهمة الأراضى الجديدة نحو 12.05%، 23.96%، 33.06% بينما بلغت نظيرتها بالأراضى القديمة نحو 14.7%، 84.23%، 32.19%.

جدول(11) الانتاجية الفدانية لأهم المحاصيل بالأراضى الجديدة والقديمة عام 2016

المحصول	الانتاجية الفدانية بالأراضى		انتاجية الأراضى الجديدة / انتاجية الاراضى القديمة (%)
	القديمة	الجديدة	
كنتالوب	8.832	12.888	145.92
خرشوف	6.298	9.112	144.68
الفول البلدي	1.292	1.607	124.38
التفاح	9.077	10.903	120.12
الذرة الشامية النيلي	2.667	3.138	117.66
بطاطس	10.496	12.297	117.16
المانجو	3.778	4.395	116.33
الموز	17.054	19.616	115.02
البرتقال	10.186	11.179	109.75
العنب	8.705	9.383	107.79
خيار	9.003	9.7	107.74
المشمش	6.238	6.574	105.39
الشعير	1.628	1.674	102.82
الذرة الشامية الصيفي	3.259	3.103	95.21
باذنجان	11.597	10.859	93.64
كوسة	8.303	7.655	92.2
فلفل	7.16	6.458	90.2
طماطم	17.742	15.852	89.35
القمح	2.85	2.538	89.05
الزيتون	5.188	4.615	88.96
بازلاء خضراء	4.686	3.628	77.42
بطيخ	17.016	12.767	75.03
الخوخ	7.958	5.964	74.94
فاصوليا خضراء	4.475	3.242	72.45
الرمان	12.529	6.831	54.52
التين	6.908	2.723	39.42

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية ، 2016 .

جدول (12) مساهمة الأراضى الجديدة فى نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل الغذائية فى مصر خلال الفترة (2012-2016)

المحصول	الانتاج بالألف طن			المساهمة فى نسبة الاكتفاء الذاتى (%)		
	أراضى قديمة	أراضى جديدة	جمهورية	أراضى قديمة	أراضى جديدة	جمهورية
القمح	7687.15	1610.01	9297.16	42.97	9	51.97
الفول الجاف	73.06	59.82	132.88	14.71	12.05	26.76
الشعير	21.65	86.4	108.05	18.16	72.48	90.64
الأرز	5096.64	343.68	5440.32	94.94	6.4	101.34
الذرة الشامية	7120.41	825.79	7946.2	54.9	6.37	61.27
الفول السودانى	58.5	140.83	199.32	35.11	84.52	119.64
السمسم	18.67	19.18	37.45	32.19	33.06	65.26
بذر القطن	122.3	8.4	130.7	75.5	5.2	80.7
الطماطم	3548.8	4479.85	8029	44.47	56.14	100.61
البطاطس	3535.21	1005.43	4540	84.23	23.96	108.19
الخرشوف	113.5	156.95	270.45	45.92	63.49	109.64
البرتقال	1661.12	1352.42	3013.54	87.45	71.2	158.66
العنب	462.97	1094.53	1557.5	34.63	81.88	116.51
التفاح	40.65	608.38	649.02	3.99	59.7	63.69
الموز	586.57	633.41	1219.98	47.22	50.99	98.21
المشمش	7.39	87.28	94.67	7.7	90.91	98.61
المانجو	374.16	479.59	853.75	44.54	57.09	101.64
الزيتون	61.98	587.87	648.85	9.44	91	100.44

المصدر :

- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية ، 2016 .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة حركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من الزراعية ، يناير 2018

معوقات التنمية الزراعية فى الأراضي الجديدة وسبل مواجهتها:

تتلخص معوقات التنمية الزراعية فى الأراضى الجديدة فى عديد من المسببات من أهمها ما يلى:

أولا: ندرة الموارد المائية كمحدد لبرامج التوسع الزراعي فى الأراضي الجديدة

تعتبر الموارد المائية من حيث كفايتها وصلاحيتها من أهم محددات التوسع الزراعى فى الأراضى الجديدة فى مصر، ويتضح من جدول (12) محدودية الموارد المائية فى مصر وأن الجانب الأكبر منها يتحصل عليه من مياه نهر النيل وهي حصة ثابتة مقدارها 55.5 مليار متر مكعب سنويا تمثل نحو 74.6% من إجمالى المصادر، ويليها من حيث الأهمية إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بأهمية نسبية بلغت نحو 12.5%، ثم المياه الجوفية بنسبة 9.4%، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالج بنحو 1.75%، الأمطار والسيول بنحو 1.59% وأخيرا

تحلية مياه البحر بنحو 0.12%. وباستعراض تطور كمية المياه من تلك المصادر خلال الفترة (2011/2010 – 2016/2015) يتضح أنها شبه ثابتة باستثناء مياه الصرف الزراعى المعاد استخدامها والتى تزايدت كميتها من نحو 5.8 مليار متر مكعب عام 2011/2010 إلى حوالى 11.6 مليار متر مكعب عام 2015/ 2016 أي بنسبة 100%.

وفيما يتعلق بالاستخدامات فإنه يتضح من ذات الجدول أن قطاع الزراعة استحوذ على نحو 82.03% من المياه المتاحة يليه الاستخدامات المنزلية بنحو 13.05 % فى حين يمثل الفاقد من المتاح من المياه نتيجة التبخر من النيل مياه الترع بنحو 3.21% والصناعة وتوليد الكهرباء نحو 1.58% وأخيرا الملاحة النهرية والموازنات بنحو 0.13% وذلك خلال فترة الدراسة.

وبحساب الميزان المائي من خلال مقارنة المتاح من المياه باستخداماتها يتضح أنه حقق عجزا عام 2011/2010 بلغ نحو 3.6 مليار م^3 إلا أن هذا العجز قد تناقص عاماً بعد آخر حيث بلغ نحو 0.5 مليار متر مكعب عام 2016/2015 بمتوسط بلغ نحو 1.33 مليار م3 ويعزى التناقص فى العجز إلى التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى .

وفى ظل زيادة عدد السكان والتوسع فى الاستخدامات المنزلية للمياه وتحقيقاً لبرامج مشروعات التوسع الزراعى الأفقى والتى تتطلب موارد مائية فإن الأمر يتطلب **زيادة الموارد المائية الحالية من خلال عدة إجراءات أهمها:**

1- تقليل الفاقد من المياه أثناء النقل فى الأنهار والترع نتيجة البخر ووجود النباتات المائية فيها وكذلك تقليل الفاقد من مياه الري داخل الحقل فى ظل اسلوب الري بالغمر السائد فى الأراضي القديمة، حيث لا تتعدى كفاءة نقل المياه فى الوقت الحالى 70% بالإضافة إلى التدني الواضح فى نظم الري الحقلى والتى تقدر بنحو50% نتيجة الاسراف فى استخدام مياه الري. حيث تبين أن كمية المياه المستخدمة فى الزراعة حوالى 62 مليار متر مكعب تستخدم معظمها فى زراعة أراضى الوادى والدلتا والبالغة حوالى 6.25 مليون فدان تمثل نحو 68% من المساحة المزروعة فى مصر والبالغة حوالى 9.1 مليون فدان وأن فاقد الري بالغمر يبلغ حوالى 18.67 مليار متر مكعب كمتوسط للفترة (2004- 2016) تمثل نحو 37.24% من حجم المياه المنصرفة عند أسوان والبالغة 50.14 مليار م^3 خلال متوسط الفترة سالفة الذكر ويرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة نظم الري السائدة فى زراعة الأراضى بالوادى والدلتا مما يحد من التوسع الأفقى للمساحات الزراعية المخططة حتى عام 2030[(5)]

2- وضع الإجراءات التى تؤدى إلى تقليل المساحة المنزرعة بالمحاصيل ذات الاستهلاك المائي الكبير والتى من أهمها الأرز والموز وقصب السكر وغيرها

3- التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى بعد معالجتها.

4- تنمية موارد إضافية للمياه من خلال التوسع فى استخدامات المياه الجوفية المالحة بعد معالجتها والوصول بها إلى 11 مليار م^3 والتوسع فى المياه الجوفية العميقة للوصول إلى الاستفادة من 4.5 مليار م^3 وفقا لما استهدفته إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فيما بعد عام 2017.

5- إقامة مشروعات مشتركة للمياه مع دول حوض النيل.

ومن الآثار المترتبة على تقليل الفاقد من مياه الري نتيجة تطوير منظومة الري السطحى وفقا لما استهدفته استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 ما يلى:

1- رفع كفاءة استخدام المياه فى الزراعة بصفة عامة نظرا لارتفاع نسبة الفاقد من المياه حيث لا تتعدى كفاءة نقل المياه فى الوقت الراهن نحو 70% بالإضافة إلى التدنى الواضح فى نظم الري الحقلى والتى تقدر بنحو 50% نتيجة الإسراف فى استخدام مياه الري وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030 الارتقاء بكل من كفاءة نقل وتوزيع المياه بدءاً من الترع والمساقى الفرعية، وكفاءة استخدام المياه فى نظم الري الحقلى المختلفة إذ يستهدف فى اطار هذه الاستراتيجية أن يتبع من السياسات والإجراءات ويساعد على تحسين هذه الكفاءة من نحو 50% عام 2007 إلى ما يتراوح بين 75 – 80% وذلك فى المساحات التى يتم تطويرها الأمر الذى ينعكس على كفاءة استخدام المياه فى الزراعة لترتفع من 50% عام 2007 إلى 75% عام 2017 ثم إلى 80% عام 2030 جدول (14).

جدول(13) الموارد المائية المتاحة وأنماط استخدامها فى مصر خلال الفترة (2001/2010 -2016/2015) بالمليار م3/ السنة

المصادر والاستخدامات	2010/2011	2015/2016	متوسط الفترة (2010/2011-2015/2016)	الأهمية النسبية %
المصادر				
حصة مصر فى مياه النيل	55.5	55.5	55.5	74.6
المياه الجوفية	6.3	7.6	7	9.41
اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى	5.8	11.6	9.33	12.54
اعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالج	1.3	1.3	1.3	1.75
الأمطار والسيول	1.3	1.3	1.18	1.59
تحلية ميله البحر	0.1	0.1	0.09	0.12
إجمالى المصادر	70.3	77.4	74.4	100
الاستخدامات				
الزراعة والري	60.9	62.8	62.12	82.03
الفاقد بالتبخير من النيل والترع	2.1	2.6	2.43	3.21
الاستخدامات المنزلية	9.55	10.2	9.88	13.05
الصناعة وتوليد الكهرباء	1.2	1.2	1.2	1.58
الملاحة النهرية والموازنات	0.1	0.1	0.1	0.13
إجمالى الاستخدامات	73.9	76.9	75.73	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الموارد المائية، أعداد مختلفة.

2- الزيادة المستدامة لمساحات الأراضى المستصلحة وذلك باستخدام عوائد المياه التى يمكن توفيرها نتيجة تطوير منظومات نقل وتوزيع المياه، ونظم الري الحقلى ويشير جدول (14) إلى أنه يمكن التوسع فى مساحات جديدة من الأراضى الزراعية تقدر بنحو 1.25 مليون فدان عام 2017 ، تزداد إلى نحو 3.1 مليون فدان عام 2030 وهو ما يعادل نحو 130–140 ألف فدان سنويا من الأراضى المستصلحة كما يشير نفس الجدول إلى أن جملة المساحة المزروعة من

المتوقع زيادتها من نحو 8.4 مليون فدان عام 2017 إلى نحو 9.65 مليون فدان عام 2017 ثم إلى 11.5 مليون فدان عام 2030، كما أنه من المتوقع أن تزداد مساحة الأراضى الزراعية المطورة إروائيا لتصل إلى 10.6 مليون فدان عام 2030 تمثل نحو 92% من جملة الأراضى الزراعية عام 2030 ، وبالتالى فإن التوسع فى المساحات المطورة اروائيا تؤدى إلى انخفاض نصيب الفدان من المياه إلى نحو 5.5 ألف متر مكعب عام 2030 مقارنة بنحو6.9، 6.3 ألف متر مكعب عام 2007، 2017 على الترتيب

جدول (14) تقدير مساحة الأراضى الممكن استصلاحها نتيجة تطوير منظومات الري السطحى فى اطار استراتيجية التنمية الزراعية عام 2030 لعام 2006

البيان	2007	2017	2030
كمية المياه المستخدمة فى الري بالمليون م3	58000	61000	64000
كفاءة نظم الري الحقلى	%50	%75[1]	%80
المساحات المستهدف تطويرها (بالألف فدان)	-	2250	5000
كميات المياه المتوقع توفيرها نتيجة التطوير والحد من مساحات الأرز (مليون متر مكعب)	-	5300	12400
مساحة الأراضى المتوقع اضافتها (بالألف فدان)	-	1250	3100
مساحة الأراضى المطورة إروانيا (مليون فدان)	2.5	6	10.6
مساحة الأراضى المروية (مليون فدان)	8.4	9.6	11.5
%الأراضى المطورة إروائيا إلى إجمالى المساحة	%30	%62	%92
متوسط نصيب الفدان من المياه (بالألف متر مكعب)	6900	6320	5565

(1) حسبت استنادا إلى المتوسط المرجح لكفاءات الري للمساحات المطورة بالنسبة للمساحات الزراعية الكلية

المصدر : حسبت وجمعت من التقارير الفنية لخبراء إعداد الاستراتيجية

ثانيا: ضعف الأهمية النسبية لمساهمة أنشطة الإنتاج الحيواني فى الدخل الزراعى من الاراضى الجديدة:

يعتبر الانتاج الحيوانى أحد الأنشطة التكاملية للانتاج النباتى وقد تبين أن مساهمة الانتاج الحيوانى فى الأراضى الجديدة من الدخل الزراعى تمثل نحو 2.18% من مقدار نظيره على مستوى الجمهورية وتمثل نحو 2.38% من إجمالى صافى الدخل الزراعى بالأراضى الجديدة.

كما اوضحت احدى الدراسات السابقة والتى تناولت نشاط الانتاج الحيوانى بمنطقة النوبارية وهي من أهم المناطق التى تضم مساحات كبيرة من الأراضى الجديدة تمثل نحو 37.1 من جملة الأراضى الجديدة على مستوى الجمهورية أن نسبة الحمولة الفدانية الحيوانية بالأراضى الجديدة تمثل نحو 25.5% من مثيلتها على مستوى الجمهورية والمقدرة بنحو 1.3 وحدة حيوانية للفدان وذلك خلال متوسط الفترة (2008 -2010)[15].

كما أنه من ضمن مشكلات الانتاج الحيوانى بالأراضى الجديدة انخفاض أعداد ماشية الرعى فى مصر وخاصة فى مناطق الساحل الشمالى وقد عللت الدراسة ذلك بهجرة سكان الساحل الشمالى من البدو لمهنة الرعي واتجاهاتهم إلى العمل بالقرى الساحلية لارتفاع الاجور فيها مما أدى إلى هجرتهم للزراعة والرعى، وهو ما يتطلب إتخاذ مجموعة من الاجراءات

لاعادة هذه الاعمال للاستفادة بمناطق الرعى القديمة فى الساحل الشمالى الغربى بين مدينتى الاسكندرية والسلوم[14].

وفى مجال زيادة مساهمة الانتاج الحيوانى فى الدخل الزراعى فى الأراضى الجديدة فإنه يوصى بما يلى:

1- العمل على تحسين مواصفات سلالات الاغنام البرقى والتوسع فى تربيتها فى مناطق الساحل الشمالى الغربى نظرا لزيادة الطلب عليها للتصدير لبعض الدول العربية لحسن مواصفاتها بالنسبة للدول المستوردة

2- اتخاذ التسهيلات اللازمة لتشجيع إقامة مشروعات تدوير مخلفات الانتاج الزراعى لانتاج الاعلاف غير التقليدية لاسيما وأن التركيب المحصولى للأراضى الجديدة يتسم بانخفاض المساحة المزروعة بالاعلاف

3- تفعيل دور تعاونيات الثروة الحيوانية المتخصصة من خلال تعاون البنك الزراعى المصرى معها فى اتاحة التمويل اللازم لاستيراد سلالات الماشية المرتفعة الانتاجية من اللحوم والألبان وتوزيعها على زراع المجتمعات حديثة الاستصلاح والاستزراع بفائدة منخفضة وشروط ميسرة للسداد على فترات زمنية مناسبة.

ثالثا: ضعف أنشطة التصنيع الزراعى بالأراضى الجديدة:

تشير استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 إلى ضرورة تصنيع المنتجات الزراعية بالقدر الذى يساعد على تكاملية الاستثمار الزراعى بين مراحل سلسلة القيمة المضافة أو ما يمكن تسميته بالتكامل الرأسى بين حلقات الانتاج الزراعى وتصنيع منتجاته وتسويقها حيث تعتبر نسبة الانتاج الزراعى المصنع أحد مؤشرات الأداء بالقطاع الزراعى. حيث تبين أن مصر تنتج سنويا كميات كبيرة من الخضر والفاكهة تقدر بحوالى 31 مليون طن سنويا يتم إنتاج معظمها من الأراضى الجديدة ويمثل إنتاج الطماطم والبطاطس والموالح جزءاً رئيسياً منها إلا أن ما يتم تصنيعه منها يبلغ حوالى 0.5 مليون طن سنويا أي بنسبة 1.6% من إجمالى إنتاج الخضر والفاكهة. هذا بالإضافة إلى عدم السيطرة على القطاع غير الرسمى حيث تقدر نسبة المصانع غير القانونية بنحو 75% من إجمالى أعداد المصانع الغذائية، وأيضا عدم إقبال الزراع على زراعة المحاصيل التى تعتبر مواد خام لبعض الصناعات لانخفاض أربحيتها ومن أهمها المحاصيل الزيتية مثل فول الصويا وعباد الشمس

وباستعراض وضع التصنيع الزراعى فى مصر وبصفة خاصة الزيوت ومنتجات الخضر والفاكهة والتى تسود زراعتها الأراضى الجديدة يتضح ضعف الطاقة التشغيلية لتلك المصانع حيث بلغت نسبة الطاقة العاطلة فى مصانع تجفيف الخضر نحو 72.29% وفى عصائر الفاكهة نحو 38% وفى تجفيف الفاكهة نحو 23% وفى الزيوت 44.7% من الطاقة الكلية لتلك المصانع[19].

كما تتمل مشكلة التصنيع الزراعى فى مصر وبصفة خاصة فى الأراضى الجديدة فيما يلى :

1- نخفاض نسبة ما يدخل من المنتجات الزراعية فى عمليات التحول والحفظ والتجهيز والتصنيع

2- ضعف التطبيق العملى لفكرة المجتمعات الصناعية الزراعية المتكاملة فى المشروعات الزراعية الجديدة والمناطق حديثة الاستصلاح وهو ما يعنى عدم وجود سياسات للربط بين الإنتاج والتصنيع

3- ضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين قطاع التصنيع وقطاع الانتاج وإعتماد التصنيع على ما يجرى انتاجه وليس على ما يلائم العمليات التصنيعية من الأصناف والأنواع المناسبة .

وفيما يتعلق بالتصنيع الغذائى فقد ترتب على عدم التوسع فيه مجموعة من الآثار لعل من أهمها ما يلى:

1- ارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل سريعة التلف من الخضر والفاكهة

2- استيراد كميات كبيرة سنويا من المنتجات الغذائية المصنعة والتى يوجد فوائض انتاج طازجة منها سنويا بالسوق المحلى مما يشكل عبئاً على الميزان التجارى للدولة ومن أمثلة ذلك الصلصة والزبيب وقمر الدين وخلافه من المنتجات التى تنتشر زراعة محاصيلها فى الأراضى الجديدة

وفى ضوء ذلك فإنه يوصى بما يلى:

1- تشجيع إقامة مشروعات التصنيع الزراعى والغذائى فى الأراضى الجديدة والربط بين برامج الانتاج وبرامج التصنيع من خلال الزراعة التعاقدية مع دعم الدولة للاستثمار فى تلك المجالات بتخصيص الأراضى المقام عليها تلك المشروعات بأسعار مخفضة

2- تفعيل دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اتاحة التمويل اللازم لشباب الخريجين وكذلك البرامج التدريبية اللازمة من خلال التعاقد مع أقسام الصناعات الغذائية بكليات الزراعة والمعاهد البحثية لتبنى شباب الخريجين وزراع الاراضى الجديدة والمرأة الريفية فيها لمشروعات التصنيع الغذائى للمنتجات النباتية والحيوانية على أن تكون تلك البرامج مقرونة بآلية لتسويق منتجات تلك المشروعات من خلال التنظيمات التعاونية.

3- تفعيل دور السياسات السعرية والتسويقية فى ظل برنامج الزراعة التعاقدية لزيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية والسكرية فى الأراضي الجديدة كمدخلات لصناعة زيت الطعام والسكر لتقليل حجم الفجوة الغذائية منها.

4- ضرورة تشجيع المستثمرين فى أراضى المشروعات الكبرى بإقامة الزراعة التكاملية التى تتطلب تصنيع إنتاجهم الزراعى لتحقيق زيادة فى القيمة المضافة.

رابعا : ضآلة الاستثمارات الموجهة لتنمية القطاع الزراعى وعدم سهولة تنفيذ المشروعات:

يتطلب مواجهة متطلبات الزيادة السكانية من الغذاء والحد من الفجوة الغذائية فى كثير من السلع الزراعية التوسع فى الرقعة المستصلحة واقامة العديد من المشروعات الاستثمارية فى الأراضى الجديدة وهو ما يتطلب اتاحة الكثير من الاستثمارات من كل من الحكومة وقطاع رجال الأعمال الخاص، وفيما يتعلق بالاستثمارات الموجهة من خطة الدولة للقطاع الزراعى بصفة عامة فإنه يتضح ضعف معدلات نموها مقارنة بالاستثمارات الكلية بالمجتمع حيث تراجعت نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج المحلى من 2.58 عام 2000 إلى حوالى 0.51 عام 2017 وتراجعت نسبة الاستثمارات الزراعية للناتج المحلى الزراعى من 15.39 عام 2000 إلى 4.35

عام 2017 ، وتراجعت نسبة الاستثمارات الزراعية لإجمالى الاستثمارات القومية من 12.62عام 2000 إلى 3,37 عام 2017 وذلك رغم أهمية القطاع الزراعى[12]

كما يعانى المستثمرين فى قطاع الأعمال الخاص الذى يساهم فى تنفيذ برامج التنمية مع القطاع الحكومى سواءاًفى الأراضى الزراعية القديمة أو الجديدة من عديد من المعوقات والتى من أهمها:

1- عدم توفر المناخ الاستثمارى الملائم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية إقتصادياً ومالياً وإدارياً وتشريعياً حيث تتعدد الجهات المانحة للتراخيص بالإضافة إلى البيروقراطية والروتين.

2- عدم توافر خرائط استثمارية مدروسة بعناية للمشروعات الاستثمارية المطلوبة على مستوى كل من الأراضى القديمة والجديدة وعدم توافر دراسات الجدوى التى تشير إلى جدوى تنفيذها .

3- عدم توفير البنية التحتية الملائمة للاستثمار فى الأراضى الجديدة وارتفاع تكلفة توصيل الكهرباء للمشروعات المراد إقامتها بتلك المناطق.

4- ارتفاع نسبة الطاقات العاطلة فى عديد من المشروعات بسبب عدم توافر مستلزمات إنتاجها كما هو الحال فى صناعة الزيوت أو لارتفاع تكاليف تشغيلها وعدم إتاحة التمويل اللازم لها كما هو الحال فى مشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى **الأمر الذى يتطلب ما يلى**:

أ- زيادة حجم الاستثمارات اللازمة لتنمية القطاع الزراعى واتاحة التمويل اللازم من الجهات الإئتمانية للمستثمرين فى الأراضى الجديدة بشروط ميسرة وفائدة مناسبة لتشغيل الطاقات العاطلة من مشروعاتهم وكذلك اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة.

ب- ادخال نظام الشباك الواحد لإنهاء اجراءات الاستثمار.

ج- الترويج الجيد للمشروعات التى يتطلبها طبيعة الإنتاج الزراعى فى الأراضى الجديدة.

الإهتمام بتوجيه استثمارات الحكومة نحو تطوير البنية الاساسية خاصة فى المناطق الجديدة لتشجيع الاستثمار الزراعى الخاص بها.

د- إعداد إطار فنى ومالى لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها أو المكملة لها وذلك لجذب انتباه المزارعين ورجال الاعمال للاستثمار فى هذه المشروعات

و- استحداث خطوط ائتمانية أكثر يسرا تخصص لاستصلاح الأراضى واستثمار الأراضى الجديدة وبصفة خاصة الأنشطة التى يكون لها عائد إجتماعى كبير وتؤدى إلى الاسراع بخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

خامساً: انخفاض كفاءة المسالك التسويقية لمخرجات النشاط الزراعى بالأراضى الجديدة:

يواجه الانتاج الزراعى بالأراضى الجديدة العديد من المشاكل التسويقية والتى يترتب عليها انخفاض الدخل المزرعى ومن أهم تلك المشكلات ما يلى:

1- ارتفاع نسبة الفاقد والتالف من المحاصيل الزراعية وبصفة خاصة الخضر والفاكهة التى تتسم بسرعة تلفها.

2- حدة التقلبات السعرية لبعض محاصيل الخضر والفاكهة بسبب ايقاف تصديرها فى بعض الفترات بسبب مشكلات تسويقية بالأسواق الخارجية

3- عدم وجود دور للتعاونيات التسويقية فى تسويق المنتجات الزراعية بالأراضى الجديدة
ضعف الرقابة على أسواق الجملة للخضر والفاكهة وتحكم الوسطاء فى تحديد اسعار غير عادلة للسلع الواردة إليها

وفى ضوء تلك المشكلات توصى الدراسة بما يلى:

1- التوسع فى الزراعة العضوية فى الأراضى الجديدة نظرا لزيادة الطلب العالمى عليها
2- تفعيل دور الارشاد الزراعى فى تحسين جودة مواصفات السلع المنتجة بالأراضى الجديدة من خلال تبنى المستحدثات التكنولوجية التى يترتب عليها تقليل نسبة الفاقد وتحسين جودة مواصفات السلع التصديرية
3- العمل على اتاحة الامكانيات والآليات اللازمة لتفعيل تطبيق الزراعة التعاقدية بالأراضى الجديدة

سادسا: ضعف أداء الجمعيات التعاونية الزراعية للأراضى المستصلحة

تشير الدراسات التى خصت نفسها بمجال التعاونيات الزراعية إلى أن البنيان التعاونى الزراعى المصرى بشكله الحالى لا يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعة المعاصرة، ولا تتوافر لوحداته القدرة على أداء أعمالها بكفاءة والتفاعل مع معطيات العصر وبالتالى لم تحقق طموحات أعضائها وأهدافها خصوصاً فيما يتعلق بتقديم الخدمات الزراعية للمزارعين أعضاء التعانيات وتسويق حاصلاتهم الزراعية.

وفيما يتعلق بتعاونيات الأراضى المستصلحة فقد تبين أنها تتسم بضعف المراكز المالية لغالبيتها بما لا يمكنها من ممارسة أنشطتها بكفاءة وعدم قدرتها على إقامة المشروعات ذات الحجم الاقتصادى، وتدنى مستوى الخدمات التى تقدمها لأعضائها وعدم قدرتها على توفير إحتياجاتهم من مستلزمات الانتاج، وعدم قدرتها على منافسة القطاع الخاص.[13]

وفى ضوء تلك المشكلات فإنه يوصى بما يلى:

(1) تنمية الموارد المالية الذاتية لتلك الجمعيات من خلال رفع قيمة الأسهم
(2) السعى نحو انشاء بنك التعاون الذى يختص بتمويل التعاونيات.
(3) إعادة هيكلة البنيان التعاونى الزراعى المصرى بحيث تستطيع وحداته المشاركة بفاعلية فى التنمية الزراعية المستدامة وتطوير الريف المصرى
(4) تفعيل دور الجمعيات التعاونية المشتركة والمركزية من خلال إنشاء مشروعات للتصنيع الزراعى والصناعات الريفية وإدارتها وتشغيلها لصالح أعضائها وبصفة خاصة فى الجمعيات الجديدة.

اتجاهات التطوير المؤسسى للتعاونيات الزراعية فى ظل أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة2030[18].

1- تعديل مواد القانون 122 لسنة 1982 والتى تتعارض مع استقلال التعاونيات حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السوق
2- إعادة صياغة دور الجهة الادارية بما يتفق ومبدأ ديموقراطية الادارة والرقابة الذاتية

3- إلغاء التعددية فى الأشكال التعاونية على مستوى القرية الواحدة (ائتمان – إصلاح زراعى – استصلاح أراضى)
4- دمج التعاونيات الضعيفة وتكوين تعاونيات ذات حجم إقتصادى مناسب من حيث حجم العضوية والموارد المالية وحجم النشاط والمساحة التى تخدمها التعاونية.
5- تشكيل الهياكل الوظيفية للجمعيات التعاونية إعتمادا على جهاز وظيفي محترف وعدم الاعتماد على الموظفين المنتدبين من الجهاز الحكومى
6- إعادة صياغة دور الجمعية المشتركة على مستوى المراكز الادارية أو الغائها
السماح للتعاونيات بإنشاء الصناديق المختلفة (صناديق الادخار ، صناديق التمويل ، صناديق التأمين..)
7- صياغة العلاقة بين التعاونيات ومراكز البحوث والارشاد الزراعى بالشكل الذى يؤدى إلى اعتبار التعانيات مراكز لنشر التقنيات الحديثة فى مختلف المجالات الانتاجية
8- تشجيع ودعم قيادات التعاونيات المختصة فى مجال تسويق المنتجات النباتية والحيوانية
9- انتاج المخصبات من خلال الدعم الفنى وتوفير التمويل طويل ومتوسط الأجل بشروط مناسبة.
10- تنمية الموارد البشرية للتعاونيات وتطوير البرامج والموارد التدريبية بما يؤدى غلى تنمية قدرات ومهارات الجهاز الوظيفى والجهاز المنتخب.

سابعا: مشكلات التوطين الزراعى:

إذا كان التوطين الزراعى فى مفهومه هو عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تستهدف إنشاء مجتمع متكامل تتوفر فيه الفرص للتنمية وتطوير أنماط جديدة من العمل والانتاج الزراعى فى المناطق الجديدة المستصلحة والمنزرعة، وقيام بناء اجتماعى جديد يتوفر فيه كافة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية. الا أن واقع المجتمعات الجديدة يشير إلى عديد من المشكلات والتى من أهمها الإفتقار إلى البنية الأساسية والخدمات العامة بالقرى الجديدة وعدم وجود التسهيلات الائتمانية اللازمة لممارسة النشاط الزراعى وكذلك عدم وجود دور فاعل للارشاد الزراعى وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تلك المناطق وبصفة خاصة فى بداية عملية التوطين والتى تحتاج إلى مزيد من دعم مختلف الجهات لهؤلاء المستوطنين الجدد

وفى هذا المجال فإنه يوصى بما يلى:

1- تفعيل دور الارشاد الزراعى فى تلك المجتمعات باتاحة البرامج الارشادية التى تناسب طبيعة النشاط الزراعى بالأراضى الجديدة وإمداد الزراع بالمعارف الفنية التى تمكنهم من الاستغلال الأمثل للموارد بتلك المناطق.
2- ضرورة قيام البنك الزراعى المصرى بوضع أسس لمنح القروض بمختلف أنواعها للأراضى الجديدة من خلال بنوك القرى من حيث شروط المنح والسداد والضمانات للأراضى الجديدة تكون مغايرة لنظيرتها للأراضى القديمة نظرا لصعوبة شروط الضمانات فى الأراضى الجديدة فى بداية التملك أو وضع اليد وإرتفاع متطلبات النشاط الزراعى فى بداية التوطن.
3- قيام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعطاء أولوية أو تخصيص نسبة من حجم إقراضه للمشروعات الصغيرة فى الأراضى الجديدة وبصفة خاصة فى مجال التصنيع الغذائى

والزراعى حتى يمكن زيادة دخول الزراع فى تلك المناطق فى بداية مرحلة التوطن وكذلك تحسين وضع المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الايجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أحوال الأسرة الريفية.

المراجــع:

1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، **الكتاب الاحصائى السنوى** ، 2017
2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، **النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى**، أعداد مختلفة
3- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، **نشرة حركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من الزراعية** ، يناير 2018
4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **نشرة الموارد المائية**، أعداد مختلفة.
5- جمال الدين أحمد محمود ابراهيم، أحمد عبد اللطيف سالم مشعل، **دراسة تحليلية لتحديات تحقيق الأمن المائى وآثارها الاقتصادية على الزراعة فى مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى المجلد(28)، العدد(2) ، يونية 2018
6- جمال صيام، **تقييم أداء السياسات الزراعيه الراهنه وسياسات مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة**، المؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، 9-10 نوفمبر 2016، القاهرة
7- حمدي الصوالحي وعفاف زكي عثمان، **التغيرت المناخية ومستقبل الغذاء في مصر**، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، 1-2 نوفمبر 2017
8- دعاء ممدوح محمد سليمان و يحيى عبدالرحمن يحيى، **معوقات الاستثمار الاجنبي في قطاع استصلاح الاراضي**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (26)، العدد (3)، سبتمبر2016
9- سعيد عبدالمقصود محمد، **رؤية مستقبلية للاطار الاقتصادي والاجتماعي للتوطين الزراعي في مصر**، المؤتمر الثاني والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، 12-13 نوفمبر 2014، القاهرة
10- طلعت رزق الله النفادي و عماد موريس عبدالشهيد، **دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي في مصر في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية الدولية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (28)، العدد (3)، سبتمبر 2013
11- فوزى عبد العزيز الشاذلي، **نحو تعاونيات زراعية متطورة**، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، يونيو 2010
12- محمد صلاح الجندي وحمدي الصوالحي و إلهام عبدالمعطي عباس، **دراسة إقتصادية للاستثمار الزراعي في مصر**، المؤتمر الثالث العشرون للاقتصاديين الزراعيين في مصر، 7-8 نوفمبر 2018، القاهرة
13- محمود منصور عبدالفتاح و أحمد محمد عبدالله، **كفاءه أداء التعاونيات المحلية للأراضي المستصلحة في جمهورية مصر العربية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد (27)، العدد (4)، ديسمبر 2017

14- مصطفى عبد الفتاح الطمبداوى، **تنمية الانتاج الحيوانى فى مصر بين الميزة النسبية وتحقيق التوازن البيئي**، المؤتمر الخامس عشر للاقتصاديين الزراعيين، 17-18 أكتوبر2007 ، القاهرة
15- هاني سعيد عبدالرحمن شتله ورحاب عطيه محمد الشربيني، **دور الأعلاف الخضراء في تنمية الإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (22)، العدد (4)، ديسمبر 2012
16- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية،، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، **نشرة الاحصاءات الزراعية**، 2016
17- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للإقتصاد الزراعى، **نشرة الدخل من القطاع الزراعى**، 2016.
18- وزاره الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشره الانتاج السمكى والحشرى والتصنيع الزراعى**، 2016.
19- وزاره الزراعه واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشره الأمن الغذائي**، أعداد مختلفة
20- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مركز البحوث الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030**، يناير 2009.

The Role of New Lands in Achieving Agricultural Development in Egypt and the Most Important Obstacles

Prof.Dr/Mostafa El-Saadany Prof.Dr/ Olfat Aly Melouk Dr/Fyrouz Ahmed
Faculty of Agriculture - Damanhour University

Summary:

The study aimed to identify the development of the reclaimed area of the new lands and their effect on both the agricultural area and the cropland and the average per capita share. The contribution of the new lands in the various branches of agricultural activity and their proportion in the agricultural income in addition to identifying the most important problems of agricultural development in the new lands and ways to reduce their effects.

It was found that the new lands contribute about 19.36% of the total value of agricultural production, which is about 356.96 billion pounds in 2016, and that the production of new lands contributes about 82.5% of the value of agricultural production in the new lands and that the fruit and palm are In addition, the contribution of livestock and fish production to agricultural income from new lands has been shown. The value of livestock production is about LE 11 billion, representing about 8.2% of the value of animal production in Egypt. Fish production contributes about 3.27% % of the value of fish production in Egypt.

As for the efficiency of the use of agricultural resources in the agricultural production sectors, the study showed that the new land exceeds the rate of return of inputs for the plant production sector, reaching about 9.53, whereas in the old lands it was about 5.6, In the rate of return of production inputs for the livestock and fish production sectors, with a value of about 1.78 and 13.17 respectively, while the value of each in the new lands was about 1.13 and 7.29 respectively.

With regard to the constraints of agricultural development in new lands, the study showed that the most important are: 1-Scarcity of water resources, 2-The poor contribution of animal production activities in agricultural income from new lands, 3-Weak agricultural production activities, 4-The small investments directed to horizontal agricultural expansion programs, 5-Low efficiency of the marketing channels for vegetable and fruit crops which are the main crops in the new lands.6- Poor efficiency of cooperative societies performance of reclaimed land. 7. Problems of Emiratisation.